منظمة
العمل
الدولية

تحليل الاتجاه العالمي حول دور النقابات العمالية في أوقات كوفيد-١٩

ملخص للنتائج الرئيسية

ملخّص تنفيذي

ملخّص تنفيذي

يتأثر عالم العمل بشكل كبير بجائحة كوفيد-١٩ العالمية. وقد أطلقت الحكومات برامج تحفيز مالي على نطاق غير مسبوق بهدف دعم الدخل والوظائف وكذلك منع الانهيار التام للاقتصاد.

ولقد ثبت أن **الحوار الاجتماعي الفعال** والتعاون بين الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال لا غنى عنه لتصميم وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات المناسبة لمعالجة التأثير السلبي لأزمة كوفيد-١٩ وبناء مجتمعات شاملة.

ويكشف **تحليل الاتجاه العالمي حول دور النقابات العمالية في أوقات كوفيد-١٩** أولاً عن الفئات الأكثر تضرراً من العمال والعاملين في الأوضاع الأكثر ضعفاً والقطاعات الأكثر تضرراً بسبب جائحة كوفيد-١٩، من منظور النقابات العمالية. ثم يقدّم ملخصاً لاستجابات النقابات العمالية لأزمة كوفيد-١٩ والتقدّم المحرز من خلال الحوار الاجتماعي الثلاثي أو الثنائي أو عبر التفاعلات الثنائية مع الحكومات في ١٣٣ دولة، بما في ذلك إقليم واحد، خلال الفترة الممتدة من آذار/مارس إلى آب/أغسطس ٢٠٢٠. وتكشف هذه الوثيقة عما إذا كانت النقابات العمالية تتفق مع الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي تنفّذها حكوماتها، وما إذا كانت حقوق العمال والنقابات قد انتُهكت. وأخيراً، تقدّم إرشادات حول كيف يمكن للنقابات العمالية أن تعزّز قدرتها على الصمود وتساعد في بناء "وضع طبيعي أفضل".

وتستند **نتائج تحليل الاتجاه العالمي** إلى تحليلات الاتجاهات الإقليمية لاستجابات النقابات العمالية لكوفيد-١٩. وهي تعكس المعلومات التي قدّمتها النقابات العمالية الوطنية لأخصائيي مكتب الأنشطة العمالية في المكاتب الميدانية لمنظمة العمل الدولية، والمعلومات المتاحة في مركز معلومات كوفيد-١٩ التابع لمنظمة العمل الدولية، فضلاً عن المعلومات من مصادر أخرى مثل المنظمات النقابية الوطنية والدولية.

العمال الأكثر تضررا والعمال في الأوضاع الأكثر ضعفاً والقطاعات الأكثر تضرراً من وجهة نظر النقابات العمالية

إن العاملين في مجال الصحة والعاملين في الخطوط الأمامية هم فئات العمال الأكثر تضرراً من أزمة كوفيد-١٩ في جميع أنحاء العالم. ولقد خاطروا بحياتهم من أجل الآخرين على الرغم من النقص المبلّغ عنه في معدات الحماية الشخصية. وعلى غرار ذلك، فقد تضرّر **العاملون في الاقتصاد غير المنظم وكذلك العاملون لحسابهم الخاص والعاملون الموسميون** أكثر من غيرهم بسبب الافتقار إلى الحماية أو التعويض عن الدخل أو المدخرات، وهشاشة علاقة العمل واستبعادهم من تدابير الدعم. وأخيراً، شهدت المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة انخفاضاً حاداً في الطلب والإيرادات ناهيك عن التوقف التام لأنشطة بعضها.

وإن **النساء والشباب والعمال المهاجرين واللاجئين والأشخاص ذوي الإعاقة** هم العمال في الأوضاع الأكثر ضعفاً ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى الطبيعة غير المنظمة والهشة للعمل المنجز، وظروف العمل السيئة، والتعرّض للعنف والتهميش، والافتقار إلى الحماية أو الدعم من قبل الخدمات العامة.

وتُعد **قطاعات السياحة، والنقل البري والبحري**، وكذلك **الطيران والإنشاءات، والتجارة، والضيافة، والترفيه، والتصنيع**، القطاعات الأكثر تضرراً بسبب تفشي كوفيد-١٩. وتعرّضت الشركات العاملة في هذه القطاعات لتعليق مؤقت للعمليات أو توقف للأنشطة الاقتصادية، وقيود على الحركة وإغلاق الحدود، ومخاطر جسيمة للإفلاس، وانكماش حاد مع عواقب سلبية على تشغيل العمال، وتوفير الخدمات وتوافر المواد الخام.

استجابة النقابات العمالية لأزمة كوفيد-١٩

العمال كلاعبين فاعلين في الحوار الاجتماعي: استخدمت ١٠٨ من أصل ١٣٣ دولة، أو ٨١٪، الحوار الاجتماعي استجابة للوباء لتحقيق توافق في الآراء بشأن التدابير المستهدفة لحماية العمال والمنشآت. وتم استخدام **شكل واحد على الأقل من الحوار الاجتماعي**، سواء كان ثلاثياً أو ثنائياً أو كليهما، في ١٠٠٪ من البلدان العربية، وفي ٨٨٪ من البلدان الآسيوية، تليها ٨٤٪ من البلدان في أوروبا وآسيا الوسطى، وفي ٧٧٪ من البلدان الأفريقية، وفي ٧٦٪ من بلدان الأمريكيتين.

وأجري **حوار ثلاثي** بين الحكومات، والنقابات العمالية، ومنظمات أصحاب العمل في ٧٩ دولة من أصل ١٣٣ دولة (٥٩٪). وعندما شاركت النقابات العمالية في نقاشات السياسات، كانت أكثر موضوعات التفاوض تكراراً هي الحماية الاجتماعية وتدابير التوظيف وكذلك الالتزامات تجاه العلاقات الصناعية التعاونية، والتدابير المالية وتدابير السلامة والصحة المهنية.

وتم الإبلاغ عن إجراء **حوار ثنائي بين أصحاب العمل والنقابات العمالية** في ٨٢ دولة من أصل ١٣٣ دولة (٦٢٪). وغالباً ما أعرب أصحاب العمل والعمال عن مخاوف مماثلة بشأن كفاية التدابير المعتمدة ونقص الإمدادات الضرورية في السوق (مثل معدات الحماية الشخصية). وفي بعض الحالات، قدّموا بيانات أو مقترحات أو طلبات مشتركة إلى الحكومات. كما نفّذوا تدابير معززة للسلامة والصحة المهنية أو قدّموا مزايا إضافية لفئات معينة من العمال. وفي بعض الحالات، وقّعوا مذكرات تفاهم أو اتفاقات مفاوضة جماعية تلتزم بمنع الفصل الجماعي وتعزيز ضمانات التشغيل.

وجرت **تفاعلات ثنائية بين الحكومات والنقابات العمالية** في ٤٦ من أصل ١٣٣ دولة وإقليم واحد (٣٤٪). وتضمّنت الموضوعات التي تم التفاوض عليها تعديلات على التشريعات القائمة في ضوء أزمة كوفيد-١٩، واستحقاقات تقليص النفقات وإعانات البطالة للعمال الذين فقدوا وظائفهم، ودعم الدخل للعاملين لحسابهم الخاص والأشخاص المحتاجين، ومزايا إضافية لعمال الرعاية الصحية، وتدابير السلامة والصحة اللازمة للعمال.

وتضمّنت الإجراءات المستهدفة للنقابات العمالية لأعضائها/ عمالها إنشاء صناديق طوارئ، وحملات توعية، وبرامج تدريب، وخدمات مطابقَة لسوق العمل، وتقديم المشورة القانونية، وتوزيع الطرود الغذائية ومعدات الحماية الشخصية، وفي بعض الحالات الاعتراف بكوفيد-١٩ كإصابة عمل.

وتأثر التنظيم النقابي للمنظمات العمالية بشكل كبير نتيجة الإغلاق والإجراءات التقييدية. ونتيجة لذلك، في حين قررت بعض النقابات العمالية التوقف عن تحصيل رسوم العضوية، رأت أخرى في الأزمة فرصة لزيادة الوعي والوصول إلى العمال في الاقتصاد غير المنظم، وأطلقت حملات عضوية ناجحة. وطورت نقابات عمالية أخرى طرقاً مبتكرة للتنظيم والوصول إلى الأعضاء، أو نظمت أعمالاً إنسانية من أجل الحفاظ على أهميتها.

الاتفاق مع استجابات الحكومة لكوفيد-١٩: رحّبت النقابات العمالية بشكل عام باستجابات الحكومات لكوفيد-١٩ وأظهرت دعمها في ضمان امتثال العمال. ومع ذلك، في العديد من المواقف، تم التعبير عن عدم الرضا عن تنفيذ آليات الحوار الاجتماعي، وعدم مشاركة النقابات العمالية في عمليات صنع القرار وعدم الوضوح فيما يتعلق بالتدابير التي تم تبنّيها. وانتقدت بعض النقابات العمالية حكوماتها لفشلها في توفير الحماية الكافية للجميع، بمن فيهم العمال الذين يُستبعدون عادة بسبب وضعهم الوظيفي.

وتم الإبلاغ عن **انتهاكات حقوق العمال والنقابات العمالية** من قبل العديد من النقابات العمالية في مختلف الأقاليم.

حيث تم الإبلاغ عن وقوع معظم الانتهاكات في البلدان العربية (٦٧٪ من البلدان) وفي آسيا والمحيط الهادئ (٣٥٪ من البلدان)، تليها أوروبا وآسيا الوسطى (٢٩٪ من البلدان)، وأفريقيا (٢١٪ من البلدان) والأمريكيتين (٢٠٪ من البلدان). وتتعلق الانتهاكات بشكل رئيسي بمعايير العمل الدولية، وعدم الامتثال لأنظمة العمل فيما يتعلق بتسريح العمال، وساعات العمل ودفع الأجور، وتجاهل أنظمة السلامة الصحة المهنية.

توصيات النقابات العمالية للحكومات وأصحاب العمل: تضمنت الطلبات المقدمة من النقابات العمالية إلى الحكومات لاتخاذ إجراءات فورية: الرعاية الصحية الشاملة، وتمديد إعانات المرض وإعانات البطالة والإعانات الأسرية، والتحويلات النقدية، وتأمين الوظائف والدخل، والدعم المالي للمنشآت، والامتثال لأنظمة السلامة والصحة المهنية، وتقديم الإعانات العينية والاعتراف بكوفيد-١٩ كإصابة عمل. وتضمنت التوصيات متوسطة المدى/طويلة المدى تعزيز الحوار الاجتماعي، وتوسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية، والقيام باستثمارات طويلة الأجل في الخدمات الاجتماعية وخدمات الرعاية الاجتماعية، والإعفاء من الديون الخارجية.

الاستنتاجات

يجب على النقابات العمالية أن تعتبر الأزمة بمثابة دعوة للاستيقاظ للمساهمة في إعادة البناء بشكل أفضل والنهوض بأجندات عمل وأجندات اجتماعية. ولتحقيق هذه الأهداف، يجب الاعتراف بها، وإشراكها في صنع السياسات، وأن تتفاوض بشأن اتفاقيات جماعية تعزز الحقوق الأساسية، والحد الأدنى المناسب للأجور، وكذلك الحد الأقصى لساعات العمل، واستحقاقات الحماية الصحية والاجتماعية للجميع، والسلامة والصحة في العمل.

تتطلب إعادة البناء بشكل أفضل استجابات عالمية النطاق تستند إلى حوار اجتماعي فعال وعلاقات صناعية سليمة. وتحتاج النقابات العمالية إلى التأكد من أن التدابير المؤقتة التي تم تبنّيها استجابة لوباء كوفيد-١٩ هي نقطة انطلاق نحو التعافي السليم الذي يركّز على منظور متوسط إلى طويل الأجل بما يتماشى مع الأولويات المحددة في إطار سياسة منظمة العمل الدولية للاستجابة لأزمة كوفيد-١٩.

يجب أن تهدف أجندة النقابات العمالية من أجل القدرة على الصمود والتمكين في سياق أزمة كوفيد-١٩ والتعافي إلى: بناء الإرادة السياسية، والمساهمة في تعزيز آليات الحوار الاجتماعي، وبناء المعرفة والقدرات، وزيادة القدرة التمثيلية، والاستمرار في تعزيز أولويات العمال، وتقديم خدمات جديدة، وتوسيع الشراكات، والانخراط في عمليات الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة، وتبادل المعلومات والتعلّم من أزمات سابقة.

مَن هم المتضررون بأزمة كوفيد-١٩

فئات العمال الأكثر تضرراً

- عمال الرعاية الصحية

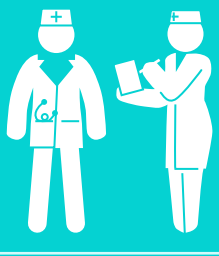

- العاملون في الاقتصاد غير المنظم

- العمال المهاجرون

- عمال الرعاية الصحية

- المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

العمال في المواقف الأكثر ضعفا

- النساء

٧٠٪
- من العاملين في مجال الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية في ١٠٤ بلدان

٧٠٪
- من العاملين في الاقتصاد غير المنظم في البلدان النامية

- تسببت إجراءات الحجر الصحي لكوفيد-١٩ في ارتفاع مستويات العنف الأسري مع كون النساء الضحايا الرئيسيات

- الشباب

- الملايين لا ينتقلون إلى العمل اللائق ويواجهون خطر الاستبعاد الاجتماعي
- الجائحة تدمّر الوظائف وفرص التشغيل كما تعطّل التعليم والتدريب

- الأشخاص ذوو الإعاقة

- يمثلون ١٥٪ من سكان العالم وقد تأثروا أكثر من غيرهم بالجائحة
- يواجهون التهميش من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والصحية، وإن قدرة الخدمات العامة محدودة في الوصول إليهم

- اللاجئون

- يقيم الكثير منهم في مخيمات مكتظة يصعب فيها التباعد الاجتماعي أو الحجر الصحي

- السياحة

- بسبب إجراءات الإغلاق والاحتواء والخسارة المحتملة لحوالي ٨٥٠ مليون إلى ١,١ مليار سائح دولي؛ أوقفت العديد من الفنادق والمطاعم ومنظمي الرحلات السياحية وشركات الطيران والسفن السياحية عملياتها إلى أجل غير مسمى
- إلى ١٢٠ مليون وظيفة معرضة للخطر في قطاع السياحة

القطاعات الأكثر تضرراً

- **النقل**

قطاع النقل البري:
فرضت العديد من البلدان حول العالم قيوداً على العبور المحلي و/أو أغلقت المعابر الحدودية أمام خدمات النقل البري للبضائع.

النقل البحري:
أثرت قيود السفر والموانئ بشدة على النقل البحري.

الطيران المدني:
وفقاً لمنظمة الطيران المدني الدولي، شهد القطاع انخفاضاً قدره ١,٨ مليار مسافر، أو ما نسبته ٦٩٪ بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس ٢٠٢٠ وبلغت خسائر شركات الطيران بين ٣٤٠ و٣٨٠ مليار دولار أمريكي.

ما هي القطاعات المتضررة بأزمة كوفيد-١٩ ؟

قطاع الإنشاءات

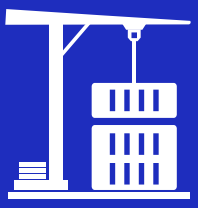

- قبل تفشّي فيروس كوفيد-١٩، كان العديد من عمال الإنشاءات يعملون بعقود قصيرة الأجل وعقود قائمة على المشاريع. وقد واجه العديد منهم ساعات عمل أقل، كما واجهوا التسريح من العمل، أو فقدوا دخلهم على الفور تقريباً.
- يعتبر الوضع حرجاً بالنسبة لعمال الإنشاءات في البلدان النامية، حيث يتسم القطاع بأنه غير منظم إلى حدٍ كبير وحيث من المحتمل أن يفتقروا إلى تعويضات إنهاء الخدمة وإعانات البطالة والحماية الاجتماعية الأخرى.

القطاعات الأخرى المتضررة من أزمة كوفيد -١٩ هي:

- التجارة
- الضيافة
- الترفيه
- التصنيع

أرضيات رئيسية لأولويات تداعيات

ما هي أجندة النقابات العمالية من أجل القدرة على الصمود والتمكين في سياق أزمة كوفيد-١٩ والتعافي؟

- بناء الإرادة السياسية
- المساهمة في تعزيز آليات الحوار الاجتماعي
- بناء المعارف والقدرات
- زيادة القدرة التمثيلية
- الاستمرار في تعزيز أولويات العمال
- تقديم خدمات جديدة
- توسيع الشراكات
- الانخراط في عمليات الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة
- تبادل المعلومات
- إنشاء تحالفات جديدة
- التعلم من أزمات سابقة

الجدول ١:
لمحة سريعة: مشاركة النقابات العمالية في الحوار الاجتماعي ثلاثي وثنائي الأطراف والتفاعلات الثنائية مع الحكومات، فضلاً عن الانتهاكات المبلغ عنها لحقوق النقابات العمالية/حقوق العمال

	الحوار الاجتماعي			التفاعلات الثنائية	الانتهاكات المبلغ عنها
	شكل واحد على الأقل من أشكال الحوار الاجتماعي	حوار ثلاثي	حوار ثنائي	(بين الحكومات ونقابات العمال)	(بشأن حقوق العمال/حقوق النقابات العمالية)
إفريقيا	٤٧/٣٦ (٧٧٪)	٤٧/٢٨ (٦٠٪)	٤٧/٢٨ (٦٠٪)	٤٧/١٢ (٢٦٪)	٤٧/١٠ (٢١٪)
الأمريكيتان	٢٥/١٩ (٧٦٪)	٢٥/١٥ (٦٠٪)	٢٥/١٤ (٥٦٪)	٢٥/٩ (٣٦٪)	٢٥/٥ (٢٠٪)
الدول العربية	٦/٦ (١٠٠٪)	٦/٢ (٣٣٪)	٦/٦ (١٠٠٪)	٦/٣ (٥٠٪)	٦/٤ (٦٧٪)
آسيا والباسيفيك	١٧/١٥ (٨٨٪)	١٧/١٠ (٥٩٪)	١٧/١٢ (٧٠٪)	١٧/٧ (٤١٪)	١٧/٦ (٣٥٪)
أوروبا وآسيا الوسطى	٣٨/٣٢ (٨٤٪)	٣٨/٢٤ (٦٣٪)	٣٨/٢٢ (٥٨٪)	٣٨/١٥ (٣٩٪)	٣٨/١١ (٢٩٪)
العالم	٨١٪	٥٩٪	٦٢٪	٣٤٪	29%

للاتصال:

مكتب الأنشطة العمالية
International Labour Office
4 route des Morillons
CH-1211 Geneva 22
Switzerland
T: +41 22 799 70 21
E: actrav@ilo.org

ISBN: 978-92-2-034037-0